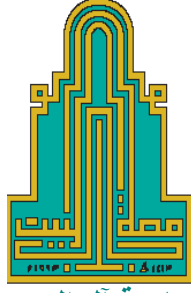


بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

# التقرير الصحفي اليومي

الأربعاء الموافق 2010/1/6م

دائرة العلاقات العامة والإعلام

### لقاء في آل البيت

التقى رئيس جامعة آل البيت الأستاذ الدكتور نبيل شواقفة سمادة السفير النيجيري المعتمد لدى الجليل الهاشمي السيد عبد الله جوازي يرافقه المعين عبد النادر أحمد من نيجيريا وسعادة القنصل محمد ميبويوي بحضور نائب رئيس الجامعة الدكتور هاشم المسعيد .

وتم خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون العلمي الأكاديمي بين المؤسسات العلمية في نيجيريا وجامعة آل البيت وإمكانية استقبال جامعة آل البيت لعدد من الطلبة النيجيريين للدراسة بالجامعة بالإضافة إلى تعلم اللغة العربية في مركز اللغات ضمن برنامج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، وتبادل الزيارات العلمية والبيئيات والطبوعات .

واستعرض الدكتور الشواقفة رسالة الجامعة وأهدافها ودورها في إعداد النشئ الخادر على مواجهة التحديات والتلح بالمعلم وأفضل الوسائل المعرفية والتقوية مبيناً أن الجامعة تضم طلبة من ٢١ جنسية من مختلف أنحاء العالم .

وعبر سمادة السفير عن إعجابيه بجامعة آل البيت ودورها في إعداد النشئ المسلم الخاتم على الوسطية والاعتدال والذي يجمع بين علوم الدين والدنيا .

## خلال ندوة في «آل البيت» حول إنقاذ حقوق المؤلف في المملكة التهلوني: «المكتبة الوطنية» حولت ٢٩٣٣ قضية سرقة كتب وبرامج حاسوب الى القضاء

□ المفروق - الدستور.

قال مدير عام المكتبة الوطنية مأمون التهلوني أن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة الدولية كان لا بد منه لغايات توفيق القوانين وخصوصاً قانون المكتبة الفكرية.

وأضاف خلال ندوة في كلية الدراسات الفقهية والقانونية في جامعة آل البيت حول «إنقاذ حق المؤلف في الأردن» أهمية تفعيل قانون حماية المؤلف وبخاصة ذات الصلة بالمؤلف حيث جاء القانون لهذه الغاية نظراً لوجود (٣٠٠) نور نشر في المملكة الأمر الذي توجب وجود قانون يحمي حقوقه.

وأشار التهلوني إلى أن التوصيات المكتبة السامية لبناء دائرة جديدة للمكتبة الوطنية خلال زيارة جلالة الملك عبدالله الثاني في العام ٢٠٠٣م كان له الأثر الكبير في إعادة الدور الرئيس لها للمحافظة على القيام بواجبها المطلوب تجاه تحقيق أهدافها ومشاريعها. وبين مدير عام المكتبة الوطنية أهداف الدائرة المتمثلة بجمع النتاج الفكري الوطني والاحتفاظ به لتمكين الباحثين والدارسين من الاطلاع عليه بكل سهولة بحيث يتم أرشفة المواد لتمثل شهادة ميلاد

للإنتاج الفكري، إضافة إلى جمع الوثائق الوطنية والموجودة لدى الدوائر والوزارات والمؤسسات العامة لغايات حفظها وتنظيمها ونشرها وفقاً لنظام معين، موضحاً أن الدائرة بصدد حوسبة موجودات الدائرة من المؤلفات والكتب لتكون الدائرة كمرجع للثقافة العربية.

وأضاف التهلوني أن عدد القضايا التي تم تحويلها إلى الجهات القضائية بلغت ٢٩٣٤ قضية تنوعت ما بين القرصنة على أجهزة CD والسرققة من الكتب وبرامج الحاسوب والألعاب وغيرها إضافة إلى اختراق بعض القنوات الفضائية التي تقدم الخدمة مقابل الإشتراك، حيث توجد لدينا كوارث مؤلمة وقادرة على معرفة مثل هذه السرقات.

القاضي حازم الصمادي من المجلس القضائي تطرق من جانبه إلى دور القضاء في إنقاذ حق المؤلف في الأردن والقوانين الأخرى من خلال التنسيق مع الجهات المعنية للمساهمة في إنقاذ قانون حق المؤلف لضمان المحافظة على حقوقه وتحقيق العدالة، مثيراً إلى دور الجامعات في التوعية من خلال منع الاعتداءات الفكرية بحيث يقع عليها مسؤوليات جسام لا يمكن إغفالها بهذا الاتجاه.

مدير المكتبة الوطنية يحاضر في «البيت»

## ضبط الفي قضية قرصنة سيدياتها واجهزة «دي في دي» العام الماضي



التلوهزي يعرض المسامرة

□ المفروق - العربية -  
يوسف المشاقبة

قال مدير عام دائرة المكتبة الوطنية مأمون التلوهزي أن عدد القضايا التي تم تحويلها من مكتب حماية حق المؤلف في الدائرة إلى الجهات القضائية منذ تأسيسه عام 2000 حتى نهاية العام 2009 بلغت 2933 قضية شملت محافظات المملكة كافة وتنوعت المضبوطات والمخالفات ما بين القرصنة على أجهزة CD والـ DVD والكتب وبرامج الحاسوب والألعاب وغيرها إضافة إلى اختراق بث بعض القنوات الفضائية التي تقدم الخدمة مقابل الاشتراك، حيث لدى الدائرة كوارس مؤهلة وقادرة على معرفة مثل هذه السرقات، موضحاً بأنه يوجد مدونة سلوك من الحكومة تم فيها الموافقة على تشكيل لجنة من دائرة المكتبة الوطنية والوزارات المعنية لتابعة مثل هذه السرقات. وغالباً ما يتم الحكم في هذه القضايا بالغرامة أو بالحبس أو كليهما كما جاء في المادة 91 من القانون.

وأضاف التلوهزي أن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة الدولية كان لا بد منه لغايات اقتصادية ولتمكين الأردن من الانفتاح على الأسواق العالمية وكان من الشروط اللازمة للانضمام إيجاد بيئة تشريعية مناسبة لذلك ومنها القوانين الخاصة بالملكية الفكرية.

ولشار التلوهزي إلى أن التوصيات الملكية السامية لبناء دائرة جديدة للمكتبة الوطنية خلال زيارة الملك عبد الله الثاني في عام 2008 تمثل الإنطلاقة الحقيقية للدائرة، فضلاً عن الأثر الكبير في إعادة الدور العام لها وتمكينها من القيام بواجبها المطلوب تجاه تحقيق أهدافها ومشاريعها.

وأضاف التلوهزي خلال ندوة عقدت بدعوة من كلية الدراسات القانونية والقانونية في جامعة آل البيت حول إنقاذ حق المؤلف في الأردن أهمية تفعيل قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة وبخاصة ذات الصلة بالمؤلف حيث جاء القانون نظراً لتأسيس عدد كبير من المؤسسات الخاصة والعامّة في مجال النشر

قانون حق المؤلف لضمان المحافظة على حقوقه وتحقيق العدالة، مشيراً إلى دور الجامعات في التوعية من خلال منع الاعتداءات الفكرية بحيث يقع عليها مسؤوليات جسام لا يمكن إغفالها بهذا الاتجاه.

وأستعرض القاضي الصمادي بعض النماذج التي لا يقع عليها عقوبة منها قيام الطلبة بتصوير الكتاب لغايات الدراسة لأن الاستعمال الشخصي لا عقوبة عليه بمثل هذه الحالات، موضحاً أن الخطب في المساجد والتراث الشعبي ومحاضرات الأساتذة في الجامعات محمية بقانون الملكية الفكرية حتى وان كانت غير مودعة لدى دائرة المكتبة الوطنية.

وأشار نائب عميد كلية الدراسات الفقهية والقانونية الدكتور سامر الدلالة بأن الدور الذي تضطلع به المكتبة الوطنية والجهاز القضائي بتركس الصورة المشرفة التي لها عليها الأردن في سبيل إنقاذ حقوق المؤلف وبتترجم التوجهات الملكية السامية.

وفي نهاية الندوة دار حوار موسع بين أعضاء هيئة التدريس وطلبة القانون والمشاركين بالندوة حول حقوق المؤلف.

المتخذة والمتابعة الميدانية والقوانين والأنظمة الخاصة بذلك حيث تمكنت المصلحة من تقليص نسبة القرصنة على البرمجيات مؤخراً بنسبة تقطنين لتبلغ 58% عام 2008 ولتكون بذلك ثاني أفضل دولة أداء في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا مشيراً إلى أن نسبة القرصنة في المملكة قبل البدء بإنقاذ قانون حماية حق المؤلف وصلت إلى 87%.

وبين التلوهزي أن أكثر من 14% من الناتج المحلي الإجمالي للأردن تحقق من خلال صناعة تكنولوجيا المعلومات بعد أن كان 6% عام 1999 لما لهذه الصناعة من مساهمة فعالة في تحقيق فرص العمل وزيادة الدخل الوطني وما تطله هذه المشاريع من فائدة استثمارية في توفير فرص العمل المناسبة مطالباً القطاع الخاص بضرورة التعاون من أجل حماية حقوقه وتقديم كل الإمكانيات اللازمة للشركات الخاصة وحفزهم نحو المزيد من الإبداع.

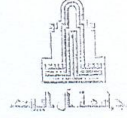
القاضي حازم الصمادي من المجلس القضائي تطرق من جانبه إلى دور القضاء في إنقاذ حق المؤلف في الأردن والقوانين الأخرى من خلال التنسيق مع الجهات المعنية للمساهمة في إنقاذ

والتوزيع والأفلام وبرامج الحاسوب إضافة إلى تدخل الحقوق الناتجة عن ذلك بين الناشر والمؤلف والموزع والمترجم وزيادة الاعتداء على حقوق المؤلفين في إنتاجهم الفكري الأمر الذي توجب وجود قانون يحمي حقوقه.

وبين التلوهزي أهداف الدائرة المتمثلة بجمع الناتج الفكري الوطني والاحتفاظ به لتمكين الباحثين والدارسين من الاطلاع عليه بكل سهولة

والخدمات المتعلقة بمنح أرقام الإيداع الوطني للمصنفات لتمثل شهادة ميلاد لإنتاجها الفكري، إضافة إلى إصدار البليوغرافيا الوطنية، والخدمات المكتبية وجمع الوثائق الوطنية الموجودة لدى الدوائر والوزارات والمؤسسات العامة والأفراد بموجب اللامات الصادرة عن رئاسة الوزراء لغايات حفظها وتنظيمها ونشرها، موضحاً أن الدائرة يصعد حوسبة خدماتها وموجوداتها من المستشفيات وإتاحتها عبر المواقع الإلكترونية الخاص بها، لتكون مرجعاً للثقافة المحلية والعربية والعالمية.

وأكد التلوهزي أن الأردن يسير بتقدم في موضوع مكافحة قرصنة برامج الحاسوب من خلال الإجراءات



جريدة الديار

العدد : ١٧٧٠ صفحة : ٨ اليوم : الأربعاء ٦-١-٢٠١٠

خلال ندوة في آل البيت

## التلهوني يدعو لتفعيل قانون حماية حق المؤلف

ما يتم الحكم في هذه القضايا بالفرامة أو بالحبس أو كليهما كما جاء في المادة 51 من القانون.

وأكد التلهوني أن الأردن يسير بتقدم في موضوع مكافحة قرصنة برامج الحاسوب من خلال الإجراءات المتخذة والمخاطبة الميدانية والقوانين والأنظمة الخاصة بذلك حيث تمكنت المملكة من تقليص نسبة القرصنة على البرمجيات مؤخراً بنسبة تقطنين لتبلغ %58 عام 2008 وتكون بذلك ثاني أفضل دولة أداء في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا مشيراً إلى أن نسبة القرصنة في المملكة قبل البدء بإنفاذ قانون حماية حق المؤلف وصلت إلى %87

وبين التلهوني أن أكثر من %14 من الناتج المحلي الإجمالي للأردن تحقق من خلال صناعة تكنولوجيا المعلومات بعد أن كان %6 عام 1999 لما لهذه الصناعة من مساهمة فعالة في تحقيق فرص العمل وزيادة الدخل الوطني ومما تخلله هذه المشاريع من فائدة استثمارية في توفير فرص العمل المناسبة مطالباً القطاع الخاص بضرورة التعاون من أجل حماية حقوقه وتقديم كل الإمكانيات اللازمة للشركات الخاصة وحفزهم نحو المزيد من الإبداع.

القاضي حازم الصمادي من المجلس القضائي تطرق من جانبه إلى دور القضاء في إنفاذ حق المؤلف في الأردن والقوانين الأخرى من خلال التنسيق مع الجهات المعنية للمساهمة في إنفاذ قانون حق المؤلف لضمان المحافظة على حقوقه وتحقيق العدالة، مشيراً إلى دور الجامعات في التوعية من خلال منع الاعتداءات الفكرية بحيث يقع عليها مسؤوليات جسام لا يمكن إغفالها بهذا الاتجاه.

وأستعرض القاضي الصمادي بعض النماذج التي لا يقع عليها عقوبة منها قيام الطلبة بتصوير الكتاب لغايات الدراسة لأن الاستعمال الشخصي لا عقوبة عليه بمثل هذه الحالات، موضحاً أن الخطب في المساجد والترات الشعبي ومحاضرات الأساتذة في الجامعات محمية بقانون الملكية الفكرية حتى وإن كانت غير مودعة لدى دائرة المكتبة الوطنية.

وأشار نائب عميد كلية الدراسات الفقهية والقانونية الدكتور سامر الدالعة بأن الدور الذي تضطلع به المكتبة الوطنية والجهاز القضائي يكرس الصورة المشرفة التي غدا عليها الأردن في سبيل إنفاذ حقوق المؤلف ويترجم التوجيهات الملكية السامية.

وفي نهاية الندوة دار حوار موسع بين أعضاء هيئة التدريس وطلبة القانون والمشاركين بالندوة حول حقوق المؤلف.



الاشتراك، حيث لدى الدائرة كوادر مؤهلة وقادرة على معرفة مثل هذه السرقات، موضحاً بأنه يوجد مدونة سلوك من

المفرق - الديار - قال مدير عام دائرة المكتبة الوطنية ماسون التلهوني أن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة الدولية كان لا بد منه لغايات اقتصادية ولتتمكن الأردن من الانفتاح على الأسواق العالمية وكان من الشروط اللازمة للانضمام إيجاد بيئة تشريعية مناسبة لذلك ومنها القوانين الخاصة بالملكية الفكرية. وأشار التلهوني إلى أن التوصيات الملكية السامية لبناء دائرة جديدة للمكتبة الوطنية خلال زيارة جلالة الملك عبد الله الثاني في عام 2003م تمثل الانطلاقة الحقيقية للدائرة، فضلاً عن الأثر الكبير في إعادة الدور العام لها وتمكينها من القيام بواجبها المطلوب تجاه تحقيق أهدافها ومشاريعها.

وأضاف التلهوني خلال ندوة عقدت بدعوة من كلية الدراسات الفقهية والقانونية في جامعة آل البيت حول "إنفاذ حق المؤلف في الأردن" أهمية تفعيل قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة وبخاصة ذات الصلة بالمؤلف حيث جاء القانون نظراً لتأسيس عدد كبير من المؤسسات الخاصة والعام في مجال النشر والتوزيع والأفلام وبرامج الحاسوب إضافة إلى تدخل الحقوق الناتجة عن ذلك بين الناشر والمؤلف والموزع والمترجم وزيادة الاعتداء على حقوق المؤلفين في إنتاجهم الفكري الأمر الذي توجب وجود قانون يحمي حقوقه.

وبين التلهوني أهداف الدائرة المتمثلة بجمع النتاج الفكري الوطني والاحتفاظ به لتمكين الباحثين والدارسين من الاطلاع عليه بكل سهولة والخدمات المتعلقة بمنح أرقام الإبداع الوطني للمصنفات لتمثل شهادة ميلاد لإنتاجها الفكري، إضافة إلى إصدار الببليوغرافيا الوطنية، والخدمات المكتبية وجمع الوثائق الوطنية الموجودة لدى الدوائر والوزارات والمؤسسات العامة والأفراد بموجب البلاغات الصادرة عن رئاسة الوزراء، لغايات حفظها وتنظيمها ونشرها، موضحاً أن الدائرة بصدد حوسبة خدماتها وموجوداتها من المصنفات وإتاحتها عبر الموقع الإلكتروني الخاص بها، لتكون مرجعاً للثقافة المحلية والعربية والعالمية.

وأضاف التلهوني أن عدد القضايا التي تم تحويلها من مكتب حماية حق المؤلف في الدائرة إلى الجهات القضائية منذ تأسيسه عام 2000 وحتى نهاية العام 2009 بلغت 2933 قضية شملت كافة محافظات المملكة وتوزعت المضبوطات والمخالفات ما بين القرصنة على أجهزة CD وال DVD و الكتب وبرامج الحاسوب والألعاب وغيرها إضافة إلى اختراق بث بعض القنوات الفضائية التي تقدم الخدمة مقابل